الأمم المتحدة S/PV.5203

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٠٣**

الأربعاء، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد دي لا سابلبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	البرازيل	السيد تاريس دا فونتورا
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهيدي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد جيرالد سكوت
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكس

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/158)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-38525 (A)

0538525

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/158)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد ديداسي كيغاناهي، وزير العدل في بوروندي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كيغاناهي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد رالف زاكلين، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/158، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها تقرير بعثة التقييم الموفدة إلى بوروندي بهدف النظر في مدى استصواب وجدوى إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق.

وفي هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد رالف زاكلين، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد زاكلين (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز في بياني. إن تقرير بعثة التقييم، التي ترأسها الأمين العام المساعد، كالوموه، من إدارة الشؤون السياسية، في أيار/مايو ٢٠٠٤، معروض على المجلس وهو غني عن البيان. وسأركّز ملاحظاتي على الآليات القضائية وغير القضائية التي أُوصي بها وأضعها في سياقها الوطني والدولي.

إن الطلب الذي قدمه في تموز/يوليه ٢٠٠٢ رئيس بوروندي آنذاك، بيار بويويا، لإنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق، حسبما تم توخيه في اتفاق السلام والمصالحة في أروشا، يجب النظر فيه في ضوء تاريخ الصراع العرقي في بوروندي، والأحداث التي جرت منذ إبرام اتفاق أروشا في عام ٢٠٠٠، والخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في تعزيز العدالة وسيادة القانون على مر الأعوام الـ ١٢ الماضية. كما ينبغي دراسة الطلب في ظل خلفية من إنشاء أربع لجان دولية للتحقيق بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥، كان ثلاث منها بناء على طلب المجلس.

وتشاطرت اللجان الأربع، بالرغم من اختلافاتها، سمات متشابهة. فالموضوع الذي يجب أن تطرقه وولايتها المؤقتة قد اقتصرا على أحداث عام ١٩٩٣، أي الانقلاب العسكري، واغتيال رئيس بوروندي والمذابح التي أعقبت ذلك. وحيث أن مذبحة الهوتو السابقة في عام ١٩٧٢ كانت

خارج نطاق ولاية تلك اللجان، فإن الرأي القانوني بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في بوروندي لم يصدر إلا بخصوص مذابح التوتسي في عام ١٩٩٣. وبينما أوصت كل اللجان الأربع بأنه إذا أردنا أن نقضي على حالات الإفلات من العقاب ينبغي أن يمثل المسؤولون عنها أمام العدالة، فإنه لم يُتخذ أي إجراء حول تلك التوصيات من جانب أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة.

وفي مجتمع منقسم على نفسه بهذه الشدة، حيث شكّلت فيه أعمال القتل بين الطوائف العرقية في الأعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٢ ١٩٨٨ و ١٩٩١ و ١٩٩٣، جزءا من دائرة متكررة مروعة تثير بالغ القلق، وتحصر ولاية أي تحقيق في مجرد دائرة منفردة من المذابح، على أنها إبادة جماعية، اعتبر الكثيرون ممن تحاوروا مع البعثة في بوروندي الرواية عن الأحداث أنها منحازة وغير محايدة. وتمثل الطلبات المقدمة لإنشاء لجنة تحقيق تمتد ولايتها المؤقتة عبر أربعة عقود من تاريخ بوروندي الحديث مناشدة من أجل الإنصاف في تحديد ورواية الحقيقة التاريخية ووضع مذابح عام ١٩٩٣ في منظور تاريخي واسع.

وفي ظل تلك الخلفية، فإن بعثة التقييم التي أوفدتها الأمانة العامة قد أناط بها المجلس ولاية تحديد مدى استصواب وجدوى إنشاء لجنة تحقيق أخرى للنظر في العلاقة بين اللجنة القضائية الدولية للتحقيق ولجنة الحقيقة والمصالحة المتوخاة بموجب اتفاق أروشا.

واستنادا إلى المشاورات الواسعة التي أجريت مع ممثلي الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني عموما، واقتناعا بالحاجة الماسة إلى إقرار سلام، بعبارات المجلس، ”تعلو في ظله كلمة الحق ويتسع المجال للمصالحة مع إقامة العدل“ (S/2004/72، المرفق، الفقرة ٢)، نظرت البعثة في طرائق إنشاء آلية مزدوجة للمساءلة بغية استجلاء الحقيقة التاريخية والتحقيق في الجرائم وتقديم الأشخاص المسؤولين إلى العدالة.

وبناء على ذلك أوصت البعثة بإنشاء آلية غير قضائية للمساءلة في شكل لجنة لاستجلاء الحقيقة، وإنشاء آلية قضائية للمساءلة في شكل دائرة خاصة داخل نظام المحاكم في بوروندي. وتسلم البعثة بان هذا الاقتراح يشكل خروجا عن نص اتفاق أروشا – وليس عن روحه. ومع ذلك كانت البعثة مقتنعة بان اللجنتين المتوخى إنشاؤهما بموجب اتفاق أروشا من شأنهما، بما تحظيان به من مواضيع الاختصاص المتطابقة تقريبا، بما في ذلك سلطات التحقيق، أن تشكلا خطرا حتميا وغير مرغوب فيه لتداخل الولايات وتضارب الاستنتاجات، وأن تؤديا إلى إهدار الموارد النادرة. ونظرا لحالة الإدارة المحلية لإقامة العدل في بوروندي، فقد استنتجت اللجنة أيضا أن احتمال إجراء عملية محاكمة محلية تفي بالمعايير الدولية للعدالة أمر مشكوك فيه.

وسيتم إنشاء اللجنة المقترحة للحقيقة في إطار القانون البوروندي القائم، مع تنقيحه بالصورة المناسبة. وستتألف اللجنة من خمسة أعضاء: ثلاثة مفوضين دوليين واثنان وطنيان. وستتمثل ولاية اللجنة في استجلاء الحقائق التاريخية وتحديد أسباب الصراع في بوروندي وطابعه وتصنيف الجرائم التي ارتكبت منذ نيلها الاستقلال في عام ١٩٦٢ والتعرف على الأشخاص المسؤولين.

إن الخبرة التي اكتسبت في إنشاء آليات موازية للمساءلة القانونية وغير القانونية في سيراليون وتيمور الشرقية ستساعد في تحديد العلاقة بين لجنة الحقيقة والآلية القضائية المقترحة للمساءلة. و سيكفل الإنشاء العاجل للجنة الحقيقة في بوروندي أنه بحلول وقت إنشاء دائرة خاصة فإن نتائج التحقيقات التي تجريها اللجنة يمكن تشاطرها مع المدعي العام للدائرة الخاصة.

وعلى سبيل التسلسل، يمكن أن تعمل اللجنتان بشكل متزامن لفترة معينة من الوقت. وإذا كان هناك عمل متزامن، يمكن أن تشمل طرائق التعاون إحالة القضايا من اللجنة إلى الدائرة وتبادل المعلومات ومواد الإثبات، وحيثما كان مناسبا، تبادل الخدمات والمعرفة والخبرة.

وقد اختارت البعثة، في قراراها التوصية بإنشاء دائرة خاصة في إطار نظام المحاكم في بوروندي، إنشاء آلية قضائية للمساءلة يكون مقرها في البلد، وتشكل جزءا من نظام المحاكم في بوروندي. ومن المتوخى أن يكون للدائرة الخاصة الاختصاص لمحاكمة الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في بوروندي. وسيقتصر اختصاصها الزمني على مراحل محددة للصراع، وستشمل، كحد أدنى، الحوادث التي وقعت بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٩٣، على نحو شامل.

إن الأساس القانوني لإنشاء الدائرة الخاصة والقانون الواجب التطبيق الذي يحكم عملها سيكون هو القانون البوروندي، مع إجراء التعديلات اللازمة بغية كفالة توفير ضمانات إجرائية للمحاكمة العادلة ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أنه استنادا إلى الممارسة القائمة للأمم المتحدة، ولكي تتعاون الأمم المتحدة في إنشاء الدائرة الخاصة، سيتعين أن يستبعد صكها التأسيسي عقوبة الإعدام من قائمة العقوبات الممكنة التطبيق، ويعلن أن أي عفو عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب باطل أمام الدائرة.

وكما في حالة لجنة الحقيقة، فان تكوين الدائرة الخاصة سيكون مختلطا، بأغلبية للقضاة الدوليين ومدع عام دولي ومسجل. ومن المتوخى أن يشمل مكتب المدعي العام وإدارة المحكمة عنصرا دوليا جوهريا يعمل إلى جانب الموظفين الوطنيين البوروندين.

وأخذت اللجنة في الحسبان، في اقتراحها إنشاء آلية مساءلة قانونية وغير قانونية، اتفاق أروشا واحتياجات مواطني بوروندي وتوقعاتهم التي تم الإعراب عنها للبعثة بوضوح شديد، وقدرات الإدارة البوروندية لإقامة العدل والمبادئ والممارسات المتبعة للأمم المتحدة والطابع العملي والقدرة على البقاء لأي آلية مقترحة.

وبذلك، حاولت البعثة تطبيق الدروس المستفادة من تجربة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣ في إنشاء المحاكم الدولية والآليات الانتقالية للعدالة. ومن الواضح انه، في نهج متكامل نحو إرساء العدالة وسيادة القانون في مجتمعات بعد انتهاء حالات الصراع، لا يمكن أن ينظر إلى إنشاء آلية للمساءلة القانونية بشكل منعزل، بل لا بد من النظر إليها بوصفها جزءا من كل، توضع في السياق العام للإصلاحات القضائية الشاملة وبناء القدرات، ويسعى إليها بالترادف مع المبادرات الأخرى لإقامة العدالة الانتقالية وسيادة القانون.

إن إنشاء آلية لكشف الحقيقة ودائرة خاصة في نظام المحاكم في بوروندي، بوصفه جزءا من هذا النهج الشامل نحو إرساء العدالة وسيادة القانون، إذا تم تنظيمه وتنفيذه بشكل سليم، سيحظى بالقيمة الإضافية لتعزيز قدرات إدارة العدالة في بوروندي وتعزيز القطاع القضائي، وسيخلف إرثا من المعايير الدولية للعدالة وفريقا أساسيا للقضاة والمدعيين العامين ومحامي الدفاع ومديري المحاكم ذوي الخبرة.

وإنشاء هاتين الآليتين لبوروندي بتشكيل مختلط سيعمل على تعزيز الموضوعية والنزاهة والمصداقية. وفي الوقت نفسه، فانه سيعزز إحساسا بالملكية الوطنية من خلال مشاركة المواطنين البوروندين في كلتا العمليتين. ويحظى هذا

الإحساس بالملكية بأهمية حاسمة ولا يمكن المبالغة في تأكيد أن نجاح هاتين الآليتين أو فشلهما سيتوقف على درجة تأييد مواطني بوروندي بأسرهم للاقتراحات. ونظرا للانقسامات العرقية العميقة داخل مجتمع بوروندي وعدم الثقة المتبادل بين المجموعتين العرقيتين، فإن البعثة تناشد أن يكون القضاة والمدعي العام ومحامو الدفاع الذين يتم اختيارهم معروفين بتراهتهم وموضوعيتهم وحيادهم ومعترفا بهم في بوروندي بوصفهم يتجاوزون الانقسام العرقي.

وسأكون مقصرا إن لم أدل ببعض العبارات عن التمويل. إن كلتا الآليتين للمساءلة في بوروندي، بوصفهما كيانين وطنيين، لن تكونا مؤهلتين للتمويل من خلال الأنصبة المقررة. لكن الواضح أن إنشاء أي آلية مساءلة لبوروندي سيتعين عليها أن تعول، بكاملها تقريبا، على التمويل الدولي. ويوجد عدد من النماذج الحديثة للآليات القانونية وغير القانونية للمساءلة التي تمول بالتبرعات من الحكومات أو من خليط من تلك التبرعات والدعم المؤسسي من الآلية الدولية والإقليمية وغير الحكومية. وبينما قد لا يكون ذلك حلا مثاليا، فإن إنجازه ممكن إذا توفر التزام حقيقي من الحكومات والإطار المؤسسي القائم في قطاع سيادة القانون. والأمر المهم هو انه مهما كانت طريقة التمويل المستخدمة، ينبغي أن يتم توفير تمويل قادر على البقاء ومطرد يسمح للآليتين بالترسخ وبإنجاز ولايتيهما وبإنشاء الإرث المنشود لاستجلاء الحقيقة وتحقيق المصالحة وإقامة العدالة.

وقد عرض تقرير بعثة التقييم نهجا شاملا لتقصي الحقائق وتحقيق العدالة في بوروندي. وإذا كان ذلك النهج مقبولا لدى المجلس، فإنه ينبغي له أن يفوض الأمين العام للدخول في مفاوضات مع حكومة بوروندي بشأن التنفيذ العملي لاقتراح إنشاء لجنة تقصي الحقائق ودائرة المحاكمة الخاصة بغية إبرام اتفاق مع حكومة بوروندي بشأن شروط الأمم المتحدة للتعاون على إنشاء وتشغيل لجنة تقصي الحقائق ودائرة المحاكمة الخاصة. وغني عن البيان أن هذه العملية ينبغي أن تقوم على أساس تشاور عريض القاعدة وصادق وشفاف مع طائفة من الأطراف الوطنية الفاعلة والمجتمع المدني لضمان أن يعبر الإطار القانوني العام لإنشاء آليات المساءلة القضائية وغير القضائية عن آراء ورغبات أبناء بوروندي وأن يكون الإحساس بتملك الأمر عميقا وصادقا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد زاكلين على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بما أنه لا توجد قائمة للمتكلمين من أعضاء المجلس، أود أن أدعوهم إلى إبلاغ الأمانة العامة إذا كانوا يرغبون في أخذ الكلمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد ديداس كيغاناهي، وزير العدل في بوروندي.

السيد كيغاناهي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة جمهورية بوروندي، التي يشرفني أن أمثلها هنا، أود أولا أن أهنئ فرنسا بمناسبة توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأن أشكر سلفها، الدانمرك، على عملها الممتاز في أيار/مايو.

بعد عامين من المفاوضات المكثفة، توصل أبناء بوروندي، في آب/أغسطس ٢٠٠٢، إلى اتفاق أروشا للسلام والمصالحة بغية إنهاء الأسباب الجذرية العميقة لحالة العنف المستمرة، وانعدام الأمن والقلاقل السياسية. وبعد تحليل عميق للأسباب التاريخية للصراع، اتفقت الأطراف في مفاوضات أروشا، في جملة أمور، على أن تطلب الحكومة الانتقالية من مجلس الأمن إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وستفوض اللجنة للتحري وإثبات الحقائق فيما يتعلق بالفترة منذ حصول البلد على الاستقلال

وحتى التوقيع على اتفاق أروشا، لتصنيف الجرائم ومحاكمة المسؤولين عنها، وتقديم تقريرها إلى مجلس الأمن.

واتفقت الأطراف البوروندية في المفاوضات أيضا على أنه ينبغي لحكومة بوروندي أن تطلب من مجلس الأمن إنشاء محكمة دولية لمحاكمة وعقاب المذنبين إذا ما أثبت التقرير حدوث أعمال للإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

أخيرا، اتفقت الأطراف في مفاوضات أروشا على إنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة للتحري وإثبات الحقيقة بشأن أعمال العنف الجسيمة خلال دورات الصراع المتعاقبة التي تلقي حجابا قاتما مأساويا على تاريخ بوروندي من الاستقلال وحتى التوقيع على اتفاق أروشا، لتصنيف الجرائم غير الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وتحديد المسؤولية، والتعرف على مرتكبي تلك الجرائم وضحاياها، واقتراح وسائل للوساطة والمصالحة، وتوضيح تاريخ بوروندي، بالعودة إلى الوراء إلى أبعد ما يمكن لتوعية أبناء ذلك البلد فيما يتعلق بماضيهم.

وبطلب من الحكومة الانتقالية، أوفد مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٤ لجنة للتقييم إلى بوروندي للنظر في وجاهة وجدوى إنشاء لجنة قضائية دولية للتحري. ونحن نجتمع هنا اليوم للنظر في التقرير الذي قدمته اللجنة.

وأود أن أشكر مجلس الأمن على استجابته لطلب حكومة بوروندي وعلى إسهامه بذلك إسهاما كبيرا في تنفيذ اتفاق أروشا. وطلبت حكومة بوروندي مني أيضا أن أهنئ أعضاء بعثة كالوموه بجودة تقريرهم والمقترحات الحكيمة التي قدموها إلى مجلس الأمن.

وبعد أن وصف تقرير البعثة التطورات السياسية التي حدثت في السنوات الأخيرة وأوضح قصور الآليات المقترحة في اتفاق أروشا، يوصي بإنشاء لجنة واحدة لإثبات الحقائق ودائرة محاكمة خاصة في إطار نظام المحاكم في بوروندي لتنفيذ المساءلة.

وحكومة بوروندي بدورها توافق على النهج الجديد، الذي يبرره اعتباران هامان للغاية. الأول هو أن التمييز بين اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة واللجنة القضائية الدولية للتحري لم يكن واضحا. وكانت الصلاحيات بحكم الزمن وبحكم الموضوع متطابقة. وبالتالي كانت هناك مخاطرة واضحة بأن يحدث تداخل بين أعمال اللجنتين.

ثانيا، إن هيكل النظام القضائي في بوروندي غير قادر عموما على التعامل مع القضايا المعقدة من قبيل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. والأسس القضائية للجنة تقصي الحقائق ودائرة المحاكمة الخاصة مجتمعتين ستوفر في كلا الحالتين بقانون وطني واتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة.

وفي ضوء استنتاجات لجنة كالوموه، طلبت حكومة بوروندي مني أن أبلغ المجلس بما يلي.

إن حكومة بوروندي تؤيد التوصيات التي، في وجهة نظرها، تستوفي الأمرين المزدوجين اللذين يهمان المفاوضين السياسيين في أروشا وأبناء بوروندي بأجمعهم، أولا، إثبات الحقيقة وثانيا، تقديم المذنبين إلى العدالة ومعاقبتهم. وعلاوة على ذلك، تود أيضا حكومة بوروندي في ما يتخطى السعي إلى معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة، أن توضع المصالحة في لب قضية السلام والوحدة الوطنية. ولا نرى أن النسخة الجديدة من لجنة استجلاء الحقيقة تبرز بقدر كاف جانب المصالحة، الذي يعتبر أساسيا من أجل التغلب على عواقب انقسامات الماضي. ولذلك السبب، تطلب حكومة بوروندي إلى مجلس الأمن أن تعطي هذه المناقشات وتلك التي ستليها أولوية

لجانب المصالحة الوطنية. ولذلك سنكون بحاجة إلى تحديد طابع الهيكل الذي سيكون مسؤولا عن هذه البعثة.

وفي ما يتعلق بالآلية القضائية التي ستكون مسؤولة عن تحديد المسؤوليات، تدعم الحكومة التوصيف المعطى لها في تقرير البعثة وتود أن توضح ما أن هناك حاجة إلى الإسراع في إصلاح النظام القضائي الجاري الآن بغية تمكينه من الوفاء بالمهمة الموكلة إليه. ولذلك، ينبغي أن توضح الوثيقة الختامية العلاقة بين لجنة استجلاء الحقيقة والدائرة الخاصة في المحكمة.

وترى أيضا حكومة بوروندي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحدد أساليب التمويل للآليتين التوأم من أجل توضيح الحقائق وتحديد المسؤولية. وبالفعل، فإن مصداقية النظام الذي سيحدد سوف تعتمد على تمتعه بتمويل متواصل طوال فترة عمله.

وأخيرا، تطلب حكومة بوروندي أن ترسل المفاوضات الرامية إلى وضع الأساليب العملية لتنفيذ توصيات التقرير بإشارة قوية – ينتظرها شعبنا المتعطش الذي يرغب بشدة في الحقيقة والعدالة. ولذلك، وبغية زيادة وعي شعب بوروندي الذي سيستفيد من هذه الآليات، قد يكون من المستصوب إجراء مشاورات واسعة النطاق تشترك فيها جميع قطاعات المجتمع بغية تحفيز الشعب البوروندي على دعم آليات الحقيقة والعدالة الجديدة في ما يتعلق بجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم الأخرى ضد الإنسانية.

وبعد إنشاء المؤسسات التي تنجم عن الانتخابات، سيتم إنشاء أفرقة من تشكيلات مختلطة – تمثل حكومة بوروندي والأمم المتحدة – لتحديد طابع المهام الماثلة أمامنا وبرنامج العمل قبل إنشاء الآليات المتفق عليها.

وحكومة بوروندي ممتنة لمجلس الأمن على جميع الجهود التي بذلها بغية كفالة نجاح هذه العملية. ويتذكر شعب بوروندي الدعم والاهتمام اللذين ظل يتلقاهما وأيضا المشورة الحكيمة التي قدمها مجلس الأمن للقيادة السياسية في بوروندي وخاصة أثناء عمل مختلف البعثات في البلد.

ونقدم شكرنا أيضا إلى الأمين العام على اهتمامه المتواصل بقضية السلام في بوروندي. وطوال هذه العملية، ظلت حكومة بوروندي تشعر بأنها تتلقى الدعم والتشجيع من خلال التقارير الشديدة التفصيل التي قدمها إلى مجلس الأمن. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أدعوه، بالنيابة عن حكومة بوروندي، إلى المجيء إلى بلدنا كي يشهد النتائج الإيجابية لجهوده الدؤوبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير العدل في بوروندي على تعليقاته.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، أود أن أشكر السيد كيغاناهي، وزير العدل في بوروندي، والأمين العام المساعد على الإحاطتين الإعلاميتين المقدمتين اليوم. ونشكر أيضا أعضاء بعثة التقييم في بوروندي التابعة لأمانة الأمم المتحدة، والتي ترأسها السيد كالوموه، الأمين العام المساعد، على التقرير الموضوعي والمفصل الذي تستحق التوصيات والمقترحات الواردة فيه دراسة إضافية. ونعتقد أن أهم التوصيات تحظى بتأييد الأمين العام في الرسالة التي وجهها والمؤرخة ١١ آذار/مارس. ومن الضروري إجراء دراسة إضافية لهذا التقرير بغية أن نتخذ القرارات الضرورية بتروٍ والإسراع في جهود المجتمع الدولي من أجل إرساء الحقيقة، وتفادي التحيز وترسيخ العدالة في بوروندي.

ويعتقد وفدنا أن توصية البعثة بإنشاء هيئتين، وهي نوقشت باستفاضة وأشاد بها كلا المتكلمين – وهي التوصية

بإنشاء لجنة مختلطة التشكيل لاستجلاء الحقيقة ودائرة خاصة في النظام القضائي لبوروندي – تتطلب تحليلا سياسيا وقانونيا يراعي موقف حكومة بوروندي وجميع الأطراف المهتمة والقوى السياسية في ذلك البلد.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود، أنا أيضا، أن أبدأ بالترحيب الحار بالسيد ديداس كيغاناهي، وزير العدل في بوروندي، وأن أشكره على بيانه الزاخر بالمعلومات. إن مشاركته في جلسة اليوم تعطينا فرصة لكي ننقل إليه شخصيا وإلى سلطات وشعب بوروندي رسالة تشجيع وتأييد لمواصلة الجهود صوب تحقيق المصالحة الوطنية وتهيئة مناخ من العدالة من أجل تنمية بوروندي بوصفها دولة مستقرة. وأود أيضا أن أشكر السيد رالف زاكلين على بيانه، الذي كان واضحا ومهما للغاية.

وتشدد رومانيا باستمرار على ضرورة أن تبذل الأمم المتحدة والسلطات الوطنية وبلدان المنطقة جهداً منسقا لوضع حد لمناخ الإفلات من العقاب في بوروندي ولكفالة تقديم من انتهكوا حقوق الإنسان إلى العدالة دون تأخير. وفي ذلك السياق، يجب إعطاء أولوية لتعزيز الجهاز القضائي في البلد حتى تُهيأ الظروف الأكثر تشجيعا على تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

من هذا المنطلق، نؤيد النهج الذي الموصى به في تقرير كالوموه (S/2005/158) من أجل التوصل إلى الحقيقة وتهيئة مناخ العدالة في بوروندي عن طريق إنشاء لجنة للتحقيق ذات عضوية مختلطة ودائرة خاصة للمحاكمات. ونعتقد أنه يجب تطبيق مبدئي العدالة وسيادة القانون على الصعيد المحلي؛ فإحراز تقدم نحو العدالة الحقيقية والفعالة يعتمد إلى حد كبير على الملكية المحلية لهذه العملية. وفي نفس الوقت، نحن نرى أن التدابير المتخذة في مجال العدالة الجنائية يجب أن ترافقها آلية غير قضائية لتضمن إسهاما جوهريا في تعزيز المصالحة الوطنية.

وتشجعنا هنا كثيرا إعادة تأكيد الحكومة الانتقالية على إرادتها السياسية الرامية إلى القضاء على الإفلات من العقاب وتقديم كل الدعم والتعاون اللازمين لإنشاء الآليات القضائية المقترحة.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على رأينا القائل بأن أية تسوية للحالة في بوروندي يجب أن ترتكز على نهج إقليمي منسق. وفي ذلك الصدد، أسأل وزير العدل عما إذا كان يستطيع إلقاء المزيد من الضوء على الاحتمالات التي يراها لتعزيز الترتيبات الإقليمية العملية لدعم أنشطة الآليات التي سيتم إنشاؤها لغرض مكافحة الإفلات من العقاب في بوروندي.

وأخيرا، نعتقد أن عملية الأمم المتحدة في بوروندي يمكن أن تؤدي دورا أكثر أهمية من خلال الانخراط، ضمن شروط ولايتها، في عملية بناء قدرات الجهاز القضائي في بوروندي.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر وزير العدل في بوروندي على بيانه. وأود أن أشكر أيضا مساعد الأمين العام زاكلين على إحاطته الإعلامية.

يسعدنا كثيرا أن نرى أن العملية السياسية في بوروندي ما فتئت خلال الأشهر الماضية تحرز تقدما إيجابيا منتظما. ولقد كان ذلك نتيجة الجهود المشتركة لحكومة بوروندي والمجتمع الدولي برمته. وتعتبر الصين أن إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية لبوروندي سيكون منسجما مع رغبات شعب بوروندي ومن شأنه أن يساعد على المزيد من التطور في العملية السياسية في ذلك البلد.

وتؤيد الصين التوصيات الواردة في التقرير الذي قدمه الأمين العام (S/2005/158)، وهي إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة وإنشاء دائرة خاصة داخل النظام القضائي في بوروندي لكي تقدم إلى العدالة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتؤيد الصين تفويض مجلس الأمن للأمين العام بإجراء محادثات مع حكومة بوروندي والأطراف الأخرى في البلد من أجل تنفيذ تلك التوصيات.

السيد تاريس دا فونتورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يرحب بمعالي السيد ديداسي كيغاناهي، وزير العدل في بوروندي، وأن يشكره على تخصيص هذا الوقت للمجيء إلى نيويورك وعرض آراء حكومته بشأن توصيات تقرير كالوموه (S/2005/158) . كما أود أن أعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد رالف زاكلين، مساعد الأمين العام للشؤون القانونية.

وتعتقد البرازيل أن هناك إجماعا واسع النطاق، بما في ذلك الإجماع القائم بين أعضاء المجلس، فيما يتعلق بضرورة مكافحة الإفلات من العقاب في بوروندي، خاصة لأن شعب بوروندي نفسه يفهم أن السعي إلى الحقيقة والعدالة جزء أساسي في عمليتهم من أجل السلام والمصالحة. ويشمل هذا الإجماع أيضا توقيت الإجراءات، حيث ينبغي لنا أن نتحرك قدما بطريقة سلسة وسريعة. في ذلك السياق، نتوقع من السلطات في بوروندي، وأعضاء الحكومة الانتقالية الحالية والذين سيتم انتخابهم في المستقبل القريب أن يتعاونوا بشكل كامل مع المجتمع الدولي، ولاسيما مع الأمين العام وممثله الخاص. في الوقت ذاته، نأمل أن يتمكن المجلس والمجتمع الدولي عموما من التحرك في وقت مناسب، وأن يقدم التوجيه والمساعدة اللازمين لشعب بوروندي وأن يعززا أيضا التزامهما فيما يتعلق بتنفيذ توصيات تقرير كالوموه، بما في ذلك الجوانب المالية لهذه التوصيات.

خلاصة ما سبق هي أنني أشجع الحكومة الانتقالية على الحفاظ على التزامها بالعملية الانتقالية في بوروندي وأنني أبلغ جميع الأطراف المعنية بأنه يمكن تعزيز السلام والتنمية من خلال وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في ذلك البلد.

السيد جيرالد سكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وزير العدل في بوروندي على حضوره هنا وعلى عباراته الموجهة إلينا، وأن أهنئه على جهوده المبذولة لتحقيق الانتقال إلى مجتمع سلمي ومستقر ويرتكز على سيادة القانون. كما أود أن أشكر مساعد الأمين العام لمكتب الشؤون القانونية على تقريره المفصل والواضح الذي قدمه إلينا.

إن الولايات المتحدة تؤيد بشدة الجهود المبذولة لمساعدة بوروندي على تحقيق انتقال سلمي. ومجتمع مثل هذا يرتكز على سيادة القانون يمثل أكبر أمل في مستقبل أفضل لشعب بوروندي بل وحتى للمنطقة بشكل أعم. ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن تكون هناك عملية تواجه من خلالها بوروندي ماضيها وتفهمه.

وفي ذلك الصدد، أيدنا بعثة التقييم، ونجد أن الكثير مما ورد في التقرير (S/2005/158) وتوصياته يستحق التنفيذ. ونتطلع إلى أن يبدأ الأمين العام المفاوضات مع حكومة بوروندي لتحقيق هذا في القريب العاجل.

وتثير التوصيات عددا من المسائل يجب تناولها، والتي لمّح إليها كل من مساعد الأمين العام ووزير العدل. فالتقرير والتوصيات، قبل كل شيء، تشكل خطة تمهيدية وليس برنامج عمل مفصلا. ولذلك سنغدو ممتنين لتلقي المزيد من التوضيح لهذه النقاط في وقت ما قريبا.

بادي ذي بدء، نلاحظ أن اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة ستحاول تنفيذ التوصية الواردة في التقرير بإثبات

الحقائق وتحديد أسباب وطبيعة الصراع في بوروندي، وأنها ستصنف الجرائم المرتكبة منذ الاستقلال وستسمي المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتُكبت في مختلف مراحل الصراع. وهذه ولاية كبيرة جدا، ونأمل ألا تتعثر اللجنة بشدة في بحث تاريخي مفصل عن الأسباب الجذرية في تسلسل أحداث تاريخ بوروندي.

ثانيا، أثير السؤال المتعلق بالتكاليف، ونود أن نطلب الحصول على بعض التقديرات عن التكلفة النهائية لتلك الجهود

ونتفق بشدة مع البيان المتعلق بضرورة وجود شعور وطني بالملكية بالنسبة إلى اللجنة والدائرة الخاصة على السواء، ونود أن نطلب المزيد من الإيضاحات بشأن كيفية تعزيز هذا الشعور بالملكية.

وأخيرا، نوافق على أن هذه الأنشطة يجب أن تموّل بشكل طوعي.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن الترحيب الحار بالوزير كيغاناهي، وأن أعرب عن تقديري لحضوره جلسة المجلس هذه لكي يقدم آراء حكومته بشأن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام حول إمكانية إنشاء آليتين من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة في بوروندي. وأود أيضا أن أشكر السيد زاكلين على عرضه لتقرير الأمين العام.

إننا نرحب بما ورد من أخبار عن أن العملية الانتقالية في بوروندي تحرز تقدما مطّردا، مثلما يتضح من إجراء الانتخابات المحلية بنجاح، ونحيي التزام كل بوروندي بتلك العملية. كما نرحب ببيان الوزير كيغاناهي بشأن توصيات الأمين العام، إذ أنه يبيّن عزم حكومته على القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب مع تعزيز المصالحة الوطنية.

ونعتبر أن بعض التفاصيل لا يزال يتعين توضيحها في توصيات الأمين العام. وفي ذلك الصدد، أود أن أطرح سؤالين على الوزير كيغاناهي.

أولا، أدرك تماما الحاجة الملحّة إلى إنشاء هذه الآليات، غير أن القيام بذلك سيحتاج إلى مناقشة وموافقة برلمان بوروندي بمجرد انتهاء العملية الانتقالية. ولذلك، سأكون ممتنا للوزير إذا ما تفضّل بإعطائنا رأيه بخصوص توقيت إنشاء الآليتين.

ثانيا، وفقا لتقرير الأمين العام، فإن الأساس القانوني لإنشاء الدائرة الخاصة والقوانين المنظمة لعملها يخضعان للقانون البوروندي مع التعديلات اللازمة. ولذلك، أود أن أسأل الوزير إن كان يعتبر أنه من الممكن التوصل إلى دعم واسع النطاق للتوصيات من شعب بوروندي، ولا سيما أعضاء البرلمان ومختلف الأحزاب السياسية.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): مثل بقية الزملاء، أعرب عن امتناني لكلا المتكلمين على ما قدماه آنفا من مساهمات.

إن إنهاء الإفلات من العقاب عن الجرائم السابقة التي ارتكبت في بوروندي أمر حيوي، وهو ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية. كما أنه ضروري للعدالة وهو رادع نحتاج إليه في جميع أنحاء المنطقة. ولذلك، تؤيد المملكة المتحدة بقوة التوصيات التي استمعنا إليها بعد ظهر اليوم.

إن الدائرة الخاصة الهجينة، بولايتها حتى هذا اليوم، ينبغي أن تقدم المنافع الدائمة الضرورية التي يحتاج إليها البلد، وستساعد النظام القضائي البوروندي، ونأمل أن تكون باستمرار رادعا ضد أي انتهاكات أخرى في المستقبل.

إن تبرير السيد زاكلين للجنة، الذي نضعه في سياق عمل الدائرة الخاصة، أمر نرحب به بشكل خاص، لأننا مهتمون بالتفاعل بين هاتين الآليتين.

وأعتقد أن الأسئلة التي كنت أود طرحها قد طُرحت بالفعل. وأود أن أعرب باسم المملكة المتحدة عن أفضل الأمنيات لبوروندي الآن وهي تتقدم إلى الأمام، وأن تفعل ذلك بأقصى درجات النجاح.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجه الشكر إلى وزير العدل في بوروندي، وكذلك إلى الأمين العام المساعد زاكلين على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

لقد سررنا جدا لسماعنا بالتزام الحكومة الانتقالية في بوروندي بتكثيف الجهود التي تبذلها من أجل إنهاء حالة الإفلات من العقاب. فالسلام المستدام لا يمكن كفالته إلا إذا قدم الجناة إلى العدالة. وقد يؤدي الإهمال إلى الإخلال بالتقدم الذي تم بالفعل إحرازه نحو إحلال السلام والاستقرار في بوروندي. إن أهالي بوروندي بحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة لإحراز تقدم نحو وضع نهاية لحالة الإفلات من العقاب. ونحن نرى أن التوصيات الواردة في التقرير بشأن إنشاء لجنة وطنية للتقصي، ودائرة قضائية خاصة توجد توازنا جيدا بين العدالة والمصالحة، وتشكل أساسا جيدا للغاية من أجل الدخول في مزيد من المناقشات. ومن ثم، ينبغي في أقرب وقت ممكن بدء الحوار بين الحكومة الانتقالية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي بشأن طرائق التنفيذ المحددة.

ودعوني أيضا أغتنم هذه الفرصة لأثني على بلدان المنطقة لما تبذله من جهود دؤوبة من أجل دعم عملية السلام في بوروندي، ولا سيما على الدور الذي تؤديه جنوب أفريقيا وتترانيا، والذي كان له تأثير إيجابي هام للغاية.

وفي الختام، لن يمكن تحقيق أي تقدم حقيقي ما لم تملك بوروندي زمام عملية إنهاء حالة الإفلات من العقاب. ونود، مثلنا مثل الآخرين، أن نسمع اقتراحات الوزير بشأن كيفية تعزيز امتلاك بوروندي لتلك العملية.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بوزير العدل في بوروندي، السيد كيغاناهي، وأن أوجه إليه الشكر على البيان الذي أدلى به والتوضيح الذي قدمه، كما أود أن أشكر السيد زاكلين على عرضه الممتاز لتقرير بعثة التقييم عن إنشاء لجنة قضائية دولية لبوروندي.

يلاحظ وفدي مع الارتياح أن البعثة التي أوفدت إلى بوروندي قد عادت وهي على اقتناع بضرورة إنشاء آلية دولية لتقصي الحقائق وتحديد المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في ذلك البلد.

وتشهد عملية اعتماد القانون الخاص بإنشاء اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة والشك الذي قوبل به هذا القانون على أهمية وجود آلية لها مصداقيتها وتتسم بالحياد والاستقلال، ويمكنها أن تحظى بدعم جميع أهالي بوروندي في سعيهم نحو معرفة الحقائق وإقامة العدل. ولدعم المجتمع الدولي أهمية حاسمة بالنسبة الى كفالة تحقيق المصالحة الوطنية بناء على أسس متينة. ويبدو لنا أن الصيغة المقترحة – وهي إنشاء آلية ذات مرحلتين، تتألف من لجنة لتقصي الحقائق ذات تشكيل مختلط من أجل النظر في تحديد المسؤولية، ثم دائرة خاصة ضمن نظام المحاكم لملاحقة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة، على أن تضم كل منهما عنصرا دوليا رئيسيا – هي طريقة من شأنها مساعدة أهالي بوروندي على بلوغ الهدف المتمثل في تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة حالة الإفلات من العقاب. كما أن هذه الصيغة أقل تعقيدا وأسهل في التنفيذ، وتفسح الطريق أمام إمكانية المساهمة في تحسين أداء النظام القضائي في بوروندي على المدى الطويل.

ويخالجنا الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن من تلبية آمال شعب بوروندي في ما يتعلق بالتماس الحقيقة وتعزيز العدالة ومكافحة حالة الإفلات من العقاب، حسبما أعرب عنه الوزير، السيد كيغاناهي.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أوجه الشكر إلى وزير العدل في بوروندي، السيد كيغاناهي، على العرض الواضح الذي قدمه اليوم، وعلى التعليقات التي أدلى بها بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم. ونشكر أيضا السيد زاكلين على عرضه للتقرير الذي قدمه إلينا الأمين العام.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز الأهمية التي يوليها بلدي لمحاكمة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب حتى لا يفلت مرتكبو تلك الجرائم الشنعاء من العقاب في أي مكان من العالم.

ويود وفد الأرجنتين أيضا أن يعرب عن تأييده للمبادرة التي سيبدأ مجلس الأمن في إطارها إجراء مفاوضات مع الأطراف البوروندية بغية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا، بدورنا، نرحب بالسيد كيغاناهي، وزير العدل في بوروندي، ونشكره على البيان الذي أدلى به هنا بعد ظهر هذا اليوم. كما نشكر الأمين العام المساعد زاكلين على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

نشعر بسرور بالغ حيال اتفاق الأطراف في بوروندي على تأييد إنشاء آلية للمساءلة. وينبغي أن يرحب المجلس بحقيقة أن هناك توافقا واسعا في الآراء في بوروندي يتعلق باتباع هذا النهج وان يدعم هذه الحقيقة. ونشيد بهذا العزم ونعتبره ضمن التدابير الايجابية التي اتخذتها الحكومة الانتقالية، وانعكاسا لحسن نية الحكومة في التغلب على الصعوبات التي تواجهها بوروندي.

ونرى أن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة ليس محفورا على حجر. ويجري تقديم أفكار جديدة في محاولة لتعزيز المصالحة الوطنية، ويجب أن ندعم تلك المحاولات. ونحن، في تقديم ذلك الدعم، ندرك أيضا حقيقة أن بوروندي ستتطلب دعما كبيرا من المجتمع الدولي. وينبغي ألا نخذلها. ولذا فإننا نشارك في النداء إلى تقديم الدعم الدولي في تمويل الآليتين المتوخى إنشاؤهما في بوروندي لإقامة العدالة والمصالحة. وفي رأينا، يمكن تحمل هذه المسؤولية الكبيرة على نحو أفضل من خلال الأنصبة المقررة. فلا بد أن يكون إنهاء الإفلات من العقاب مسؤوليتنا الجماعية وهو في مصلحتنا الذاتية.

وأخيرا، فإننا نشارك الوزير الإعراب عن الحذر الشديد إزاء العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والدائرة الخاصة التابعة للنظام القضائي في بوروندي.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): إننا نرحب بوزير العدل لبوروندي في نيويورك، فضلا عن ترحيبنا بوفده. ونشكره على بيانه المفيد جدا. كما نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للامين العام المساعد زاكلين على عرضه لتقرير كالوموه.

يشهد وجود الوفد الوزاري من بوروندي في هذه الجلسة على اهتمامنا المشترك – اهتمام مجلس الأمن واهتمام حكومة بوروندي – بمواصلة البحث معا عن سبل تحقيق السلام العادل في بوروندي. وتعطي الأحداث الأخيرة في المشهد السياسي هناك أملا جديدا لشعب ذلك البلد في استعادة السلام. ونرى في ذلك سببا إضافيا لكي يواصل المجتمع الدولي، بل لكي يزيد، الجهود الكبيرة التي ظل يبذلها لعدة أعوام الآن بغية مساعدة بوروندي على إعادة السلام.

ومع ذلك، فإننا ندرك جميعا أن الطريق المفضي إلى السلام والاستقرار في بوروندي ما زال محفوفا بالمخاطر وزاخرا بالتحديات. ونشعر بالقلق على نحو خاص حيال الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان. ويتمثل أحد التحديات الكبرى في مكافحة الإفلات من العقاب والكفاح من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. ويبدو لنا أن الاقتراحات الأخيرة الواردة في تقرير كالوموه مفيدة للغاية وصالحة في ذلك الصدد.

وينبغي للبحث عن المصالحة الوطنية أن يأخذ في الحسبان على النحو الواجب الحاجة إلى تعزيز العدالة. وينبغي أن يرافق استجلاء الحقيقة إثبات المسؤولية. ولا يمكننا أن نبالغ في تقدير الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الآلية المزدوجة المقترحة في تعزيز الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون في بوروندي. ويحدونا الأمل في أن تدعم القيادة السياسية في بوروندي بأسرها والأطراف المعنية هذه الاقتراحات، وأن تشارك هذه القيادة والأطراف في هذه العملية بروح الإخلاص، حتى يمكن القضاء على مصادر العنف في البلد وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان مرة واحدة والى الأبد، بغية تخليص بوروندي من عبء ماضيها القريب.

إن وفدي، بالتعاون مع أعضاء المجلس الآخرين، سيقدم دعمه الثابت لتنفيذ توصيات الأمين العام صوب تحقيق تلك الغاية.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إننا نشارك الأعضاء الآخرين الترحيب بوزير العدل في بوروندي. ونرى أن وجوده هنا يؤكد على الأهمية التي يوليها بلده لإنهاء الإفلات من العقاب، الذي نعلم جميعا أنه يشكل أساس عدم الاستقرار في بوروندي. كما نشكر السيد زاكلين على إحاطته الإعلامية الشاملة.

والآن، إذ تسير بوروندي ببطء نحو الانتعاش بعد أكثر من عقد من الحرب الأهلية، فإن من الأهمية بمكان كشف الحقيقة عن الفظائع السابقة وتقديم مرتكبيها للعدالة. وتشكل معرفة الحقيقة حيال الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان ومعاقبة المسؤولين عنها شرطين لازمين لإقامة الديمقراطية واحترام سيادة القانون.

وبالتالي فإننا نرحب بالتوصيات الابتكارية لبعثة التقييم بإنشاء آلية مزدوجة للمحاسبة – لجنة وطنية للحقيقة مؤلفة من مفوضين دوليين ومحليين، ودائرة خاصة في داخل نظام المحاكم لبوروندي.

وأود أن أوجه سؤالين إلى وزير العدل. ويتصل السؤال الأول بتكوين اللجنة الوطنية للحقيقة. وبالنظر إلى الانقسامات العرقية العميقة بين المجموعتين العرقيتين، هل لنا أن نضطلع على أفكاره بشأن اختيار المفوضين المحليين؟ هل هي الأمم المتحدة أم حكومة بوروندي التي ستختار أولئك المفوضين المحليين؟ ثانيا، إننا نؤمن، فيما يتعلق بالميزانية، بأنه مهما كانت طريقة التمويل التي يتم اختيارها، فإنها ينبغي أن تكون مستدامة ومجدية.

وبالنسبة لتلك النقطة، هل لنا أن نعرف من الوزير طول الفترة المقدرة التي ستستغرقها الآلية المزدوجة لبلوغ أهدافها؟

السيد فاسيلاكس (اليونان) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أرحب بوزير العدل في بوروندي، السيد كيغاناهي، وأن أشكره على تكبده السفر وحضوره إلى نيويورك للإعراب عن آراء حكومته وقراراتها. ونتقدم بشكرنا الصادق إلى الأمين العام المساعد زاكلين على تقريره الواضح جدا والبليغ.

وفي إنشاء أي لجنة تحيق قضائية، نواجه دائما مأزقا، ألا وهو أننا بحاجة إلى معاقبة الذي ارتكبوا جرائم بدون أن

نعرض للخطر عملية المصالحة داخل البلد، التي لا بد أن يشارك فيها الجميع. ونحن نؤيد تأييدا تاما التوصيات بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، فضلا عن إنشاء دائرة خاصة. ونهنئ حكومة بوروندي والأطراف البوروندية لما أظهرته من شجاعة في اتخاذ هذا القرار الذي يقضي بإقامة العدل في بلدهما ووضع نهاية لحالة الإفلات من العقاب، وهو ما يمكن أن يشكل سابقة تتيح تفادي وقوع حالات مماثلة في المستقبل.

ونحن نتمنى لكم كل نجاح، سيدي الوزير. وأرى، كما سمعتم لتوكم، أن الممثلين بمجلس الأمن يقفون وراءكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد رالف زاكلين، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، والسيد كيغاناهي، وزير العدل في بوروندي. ونشكرهما على مجيئهما هنا اليوم.

ومنذ عامين بالتحديد، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كانت بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى منطقة أفريقيا الوسطى والبحيرات الكبرى، وكان لي شرف رئاستها، في بوجومبورا. وأذكر أن جميع الجهات الفاعلة في عملية الانتقال في بوروندي كانت متفقة على ضرورة وضع نهاية لحالة الإفلات من العقاب. وكان الجميع يتوقعون ردا من مجلس الأمن من أجل إنشاء لجنة قضائية دولية للتقصي. فالكل كان يدرك الأهمية الحاسمة لمسألة الإفلات من العقاب بالنسبة لفهم الصراع في بوروندي، وسيكون الرد الذي سيقدم حاسما في إرساء السلام والمصالحة على الأجل الطويل في بوروندي.

ومنذ عامين كانت هناك تساؤلات بشأن هذه المسألة تتعلق بمدى استصواب الآلية التي كانت متوخاة عند توقيع اتفاق أروشا، وإمكانيتها العملية. ثم طرأت تطورات سياسية هامة لم يكن في وسع مجلس الأمن تجاهلها. وأعتقد أننا كنا أيضا نضع في الاعتبار التجارب التي شهدتها مؤخرا الجهود التي بذلت في إطار حالات أخرى من حالات الصراع – وبخاصة في سيراليون – من أجل إثبات الحقائق وتعزيز المصالحة ومحاكمة المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة. ومن ثم، فقد طلبنا إلى الأمين العام أن يناقش هذه المسألة مع الشعب البوروندي.

واليوم، يسرني للغاية أن السيد كيغاناهي قد أتى وأكد موافقة الحكومة الانتقالية على توصيات الأمين العام. وكما نعلم، لم يكن من السهل الحصول على موافقة الأطراف البوروندية، نظرا لأن الآلية المقترحة تختلف عما كان متوخى ومتفقا عليه في البداية في أروشا. ولكن وزير العدل يقول إن حكومة بوروندي تؤيد التوصيات، التي يقول إنها تفي بالنقطتين اللتين كانتا موضع اهتمام المفاوضين في أروشا وموضع اهتمام شعب بوروندي برمته، وهما: أولا، إثبات الحقائق، وثانيا، محاكمة المذنبين ومعاقبتهم.

ونأمل في أن يمكن على وجه السرعة بدء المناقشات المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق المبرم بين الأمين العام والسلطات البوروندية. ومن المهم أن تستشار مختلف الجهات الفاعلة، بالنظر إلى أن امتلاك الشعب البوروندي ذاته لزمام هذه العملية سوف يكفل لها النجاح. ومن ثم، فنحن نرى أن المناقشات ينبغي أن تبدأ على الفور في إطار المرحلة الانتقالية. والكل يدرك تماما أن الفترة المذكورة قد دخلت مرحلتها النهائية، وأن الأولوية تتمثل حاليا في إجراء الانتخابات بنجاح، وهي الانتخابات التي ستنتهي في شهر آب/أغسطس بالانتخابات الرئاسية.

وبالتالي، فنحن نرى أن مسؤولية الترتيب مع الأمين العام لوضع الأمور في صورتها النهائية تقع على عاتق

الحكومة المقبلة. ونحن على ثقة من عزم الشعب البوروندي على التوفيق بين الاهتمام بالعدالة والاهتمام بالمصالحة.

والآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة للسيد كيغاناهي للرد على التعليقات والأسئلة المثارة.

السيد كيغاناهي (تكلم بالفرنسية): أغتنم هذه الفرصة لأوجه الشكر بدوري إلى ممثلي مختلف البلدان الحاضرين لهذه الجلسة على ما أعربوا عنه من تأييد للتوصيات الواردة في تقرير كالوموه (S/2005/158). كما أشكر الممثلين على الدعم المقدم منهم وعلى الاهتمام الذي يكرسونه للتطورات السياسية في بلدي.

فقد أعرب جميع المتكلمين تقريبا عن دعمهم للآليات المقترحة في تقرير كالوموه. وقد أعربنا في بياننا عن موافقتنا على هذه الآليات، ونحن نرى أنه مع دعم البلدان الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ومساهماتها سيمكن إعمال هذه الآليات على نحو فعال.

وقد أثير عدد من الأسئلة في إطار مختلف البيانات التي أدلي بها. فعلى سبيل المثال، تساءل ممثل رومانيا عما إذا كان بوسع المنطقة دون الإقليمية والقوة وموظفي عملية الأمم المتحدة في بوروندي ببوجمبورا المساعدة في إعمال الآليات المقترحة في تقرير كالوموه. وتساءل ممثل الولايات المتحدة عن تكلفة العملية. وسأل ممثل اليابان عن الوقت اللازم لإنشاء الآلية المذكورة، في ضوء العملية القانونية التي سيستلزمها الأمر، وبخاصة اعتماد البرلمان الذي سيجري انتخابه للقوانين اللازمة. وأثار متكلمون آخرون سؤالا هاما بشأن الآلية التي ستضع زمام الحلول المقترحة في تقرير كالوموه في أيدي الشعب البوروندي، إذ رئي أن هذه الحلول لن تكون لها فعالية ما لم يدعمها شعب بوروندي، وما لم يؤمن هذا الشعب بان الطريق الذي تم رسمه مفيد وحكيم.

وأعتبر أن بلدان منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، تترانيا وأوغندا ورواندا، إلى جانب جنوب أفريقيا، قد اضطلعت بدور مهم جدا في عملية السلام في بوروندي. وإن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، الذي هيأ الأساس القانوني والسياسي لممارسة السلطة في بوروندي في غضون الأربع سنوات الماضية، كان، في هذا الصدد، قد اعتمده شركاء بوروندي السياسيون بفضل المشاركة والمساهمة اللطيفة من فخامة السيد جوليوس نيريري، رئيس جمهورية تترانيا السابق، وبعد ذلك بفضل الزعامة المستنيرة لفخامة السيد نلسون منديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق، بإرشاد من الرئيس موسفيني، رئيس المبادرة الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى، وكلهم كرسوا أنفسهم لنجاح العملية.

واليوم تتألف قوات الأمم المتحدة العاملة في بوروندي – ومساهمتها في تثبيت استقرار عملية السلام جلية – من عناصر من جنوب أفريقيا وتترانيا وكينيا وحتى من أوغندا. وبالتالي فإن مساهمة المنطقة دون الإقليمية جوهرية. لكننا يجب أن لا ننسى أن هذه المساهمات ما كانت تحدث لولا الدعم المتنوع الذي لا يكل، وبخاصة الدعم المالي المقدم من الأمم المتحدة.

لذلك سنواصل إيلاء أهمية عظمى للدعم من المنطقة دون الإقليمية وكذلك للدعم الذي ما فتئت الأمم المتحدة تقدمه بلا انقطاع لشعب بوروندي ولعملية السعي إلى السلام.

إن مختلف عناصر عملية الأمم المتحدة في بوروندي الموجودة في بوجمبورا يمكن حقا أن تؤدي دورا أصيلا في إرساء شتى الآليات – أو، على الأقل، في تهيئة بيئة مساعدة لتنفيذها الفعال. وهذا يعني جملة أمور منها الاشتراك في بناء

القدرة لأن معظم مكونات الجهاز القضائي تعاني، كما تم التشديد عليه في تقرير كلومو، من أوجه قصور من ناحية الموارد البشرية – سواء من حيث أعداد الموظفين ومؤهلاتهم أو من حيث الخبرة في ميدان النظام القضائي فيما يتصل بجرائم خطيرة خطورة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لذلك نحن مقتنعون بأننا سنتمكن من الاستفادة من وجود مختلف الموظفين في ملاك الأمم المتحدة بهدف الاضطلاع على الفور بالأعمال التمهيدية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير كلومو.

أما بالنسبة للتوقيت – وهو موضوع أثاره عدد من المتكلمين – فإننا نؤمن بأن الحكومة التي ستنبثق من الانتخابات لن تدخر أي جهد للتسريع في إقامة الآليات.

وبحلول نهاية شهر آب/أغسطس ستنصّب حكومة جديدة نتيجة للعملية الانتخابية؛ وقد تم حتى الآن إجراء الانتخابات على مستوى الأحياء والقرى. ونؤمن بأن التزام الإدارة الحالية، استنادا إلى مبدأ تواصل الدولة، ستضعه الحكومة التالية في الحسبان. ونحن مقتنعون اقتناعا تاما بذلك في ضوء كون قوى الأغلبية التي بدأت تظهر تدريجيا قد أيدت اتفاق أروشا في عام ٢٠٠٠، وفي ضوء التوقيع في عام ٢٠٠٣ في تنزانيا على اتفاق وقف إطلاق النار الشامل المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وذلك يبعث على الطمأنينة لدينا ويدفعنا إلى الاقتناع بأنه لن تحدث انتكاسات فيما يتعلق بهذه القضايا. ونود أن نعطي المجلس أيضا تأكيدات بذلك.

وبالنسبة إلى مسألة تبني شعب بوروندي للآليات، فإننا نعتقد بأن هذه الآليات إن تكوّن بشأنها تصور لدى المجتمع المحلي في بوروندي بأنها نتيجة للتدخل الأجنبي، فإن الحلول التي ستتمخض عنها لا يرجح أن تفي بتوقعات شعب بوروندي.

وحقيقة أنه تم التفكير في إشراك شعب بوروندي في عملية البحث عن الحقيقة وفي إقامة العدل تمثل أول دليل على إيلاء الإحترام لشعب بوروندي؛ وهذا، بدوره، سيدفع به إلى دعم الآليات. علاوة على ذلك كانت أروشا هي التي شهدت التقاء الشركاء البوروندين السياسيين، وفيها طرحت الاقتراحات الأولية وفيها صيغ الطلب. ونسلم بأن التوصيات الواردة في تقرير كلومو تمثل قدرا من التوسع في تفاصيل بنود الطلب المقدم في أروشا، التي التقت فيها الجهات البوروندية السياسية الفاعلة. وبعبارة أخرى، لن يقتضي الطلب جهدا خاصا يبذل لجعل شعب بوروندي يفهم أن الحلول المقترحة في تقرير كلومو هي، حقا، حلول للمشاكل التي أثارها بنفسه، عن طريق ممثليه السياسيين.

ونحن مقتنعون أيضا بأن سيطرة وتملك شعب بوروندي للآليات المقترحة في تقرير كلومو لن يجعلها تتسم بالفعالية ما لم تلزم الحكومة نفسها بإجراء مناقشات لهذه المسألة باشتراك مختلف قطاعات المجتمع. لذلك سنشارك في حملة لرفع الوعي لكفالة أن يأخذ كل حل مستقبلي في الاعتبار آراء ووجهات نظر ومشاعر شتى قطاعات المجتمع البوروندي.

أخيرا، إن الآلية الموصوفة في تقرير كلموه ستدمج في نظامنا القانوني المحلي من خلال تشريعات يعتمدها برلمان منتخب. ونؤمن بأن البرلمان المنتخب سيحرص على مصالح الشعب. فالشعب هو الذي سيعهد الى البرلمان بمهمة معالجة أهم المسائل، وعلى وجه التحديد البحث الشاق عن الحقيقة والعدالة. وإن مشاركة واهتمام السلطة التشريعية في تنفيذ تلك الآليات سيعطيان خير دليل على حقيقة أن الشعب سيستشار عن طريق نوابه. لذلك يمكننا أن نطمئن المجلس على أنه لن تكون هناك مشاكل في كفالة التملك الوطني لتلك الآليات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي السيد زكلين الكلمة ليرد على الأسئلة التي وجهت إليه مباشرة وليدلي بأي تعقيبات يرتئي الإدلاء بها عقب مناقشتنا.

السيد زكلين (تكلم بالانكليزية): استمعت باهتمام شديد الى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس تأييدا لتقرير كلموه والتوصيات الواردة فيه، وأصغيت باهتمام خاص لبيان وزير العدل في بوروندي، لا سيما الى تأكيده أن بوروندي تؤيد تلك التوصيات. وذلك يتسم بأهمية خاصة في سياق مسألة التملك الوطني الذي يتسم، كما قلت في بياني، بأهمية حاسمة لنجاح أو فشل أي آلية للمحاسبة قد نستحدثها.

وما تقرير الأمين العام والتوصيات سوى البداية، بطبيعة الحال. إنها في الواقع مخطط مرسوم، ومن البديهي أنه توجد عدة نقاط تتطلب المزيد من التوضيح، وقد تمت الإشارة الى بعض منها في هذه الجلسة المسائية، بما في ذلك، على سبيل المثال، مسألة التوقيت ومسائل التمويل. وستقدم الأمانة العامة المعلومات ردا على تلك الأسئلة عندما نمضي قدما في المرحلة التالية من العملية. وهي ليست مسائل يسهل تناولها، لكننا لدينا الاستعداد لتقديم تلك المعلومات حالما نتمكن من إجراء مزيد من المناقشات مع حكومة بوروندي.

لقد أوضح الأمين العام أنه يتمنى أن تمضي الأمانة العامة قدما في أسرع وقت ممكن في تنفيذ التوصيات، ونتطلع الى إجراء مزيد من المناقشات مع ممثلي حكومة بوروندي قريبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.